تحرك عاجل

الإفراج عن أربعة نشطاء واستمرار حبس إحدى الناشطات

أُفرج عن أربعة نشطاء، يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بموجب عفو رئاسي، بعد أن كانت محكمة استئناف القاهرة قد أيدت، في 27 يناير/كانون الثاني، حكماً صادراً ضدهم بالسجن لمدة سنتين. ولا تزال جميلة سري الدين تقضي بقية مدة حكمها في سجن النساء.

أُطلق سراح أربعة، من بين خمسة نشطاء، يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بموجب عفو رئاسي، وهم: **مصطفى إبراهيم محمد أحمد**، و**كريم خالد فتحي**، و**محمد عبد الحميد**، و**أحمد محمد سعيد**، بينما لا تزال ناشطة خامسة، وهي **جميلة سري الدين**، محتجزةً في سجن النساء، وكانت قد اتُهمت وصدر ضدها حكم في القضية نفسها. وقال أحد محامي الدفاع لمنظمة العفو الدولية، يوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، إنه ليس من الواضح سبب عدم إدراج اسم جميلة سري الدين في قائمة العفو الرئاسي. ويُذكر أن جميلة سري الدين كانت قد حصلت على براءة في أواخر عام 2015 في قضية أخرى اتُهمت فيها، ومن ثم فهي تقضي فقط بقية الحكم الصادر ضدها، في 13 ديسمبر/كانون الأول 2015، بالسجن سنتين، والذي أيدته محكمة استئناف في القاهرة. وقال المحامي إن فريق الدفاع سيواصل مساعيه من أجل الإفراج عنها. وقد وُجهت إلى جميلة سري الدين تهمتان هما: المشاركة في "تجمهر يضم أكثر من خمسة أشخاص"، و"التظاهر بدون تصريح".

وكان النشطاء قد أُدينوا بمخالفة "قانون التظاهر" المصري الصادر عام 2013، وهو قانون قمعي يقيِّد بشكل تعسفي الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، والذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور المصري. وقال محامي الدفاع إنه لا يوجد أي دليل مادي يثبت التهم المنسوبة إلى النشطاء الخمسة، حيث إن الدليل الوحيد الذي قُدم هو محضر تحريات لضابط واحد من قطاع الأمن الوطني، وجاء فيه أن الخمسة شاركوا في مظاهرة عند تقاطع شارعين في القاهرة. وقال المحامون إن هناك تقريراً لإدارة المرور يؤكد أنه لم ترد أية شكاوى من وجود مظاهرة في الشارع المذكور في ذلك اليوم.

وقد بعث د. أحمد محمد سعيد، وهو جراح وشاعر، برسالة شكر إلى منظمة العفو الدولية جاء فيها: "لقد استعدتُ حريتي بفضل جهودكم. إنني أشعر بالامتنان الشديد لكم أيها المدافعين عن الحرية في جميع أنحاء العالم. لقد تركتُ خلفي في

AMNESTY INTERNATIONAL

السجن آلافاً لا يزالون في انتظار تضامننا ومساندتنا. وما زلتُ أعتقد أن بوسعنا أن نحقق التغيير إلى الأفضل. فالحرية حق وليست هبة".

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج عن جميلة سري الدين فوراً، لأن إدانتها والحكم الصادر ضدها كانا بسبب تهم تجرِّم الممارسة السلمية لحقوق الإنسان، واستندا إلى تهم ملفَّقة؛
- حث السلطات على أن تأمر بإجراء تحقيق مستقل ونزيه على وجه السرعة بخصوص ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في هذه القضية، وضمان تقديم المشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الأعمال إلى ساحة العدالة في محاكمة عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل 3 يناير/كانون الثاني 2017 إلى كل من:

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 1441 391 2 202+

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

سعادة السيد/ محمد فائق

69 شارع الجيزة، بجوار سفارة المملكة العربية السعودية

الجيزة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 4852/4229 3762 202+

البريد الإلكتروني: nchr@nchr.org.eg

تويتر: @nchregypt

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ماهي حسن عبد اللطيف

إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 9713 574 2 202+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA 294/15. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/3356/2016/en/

تحرك عاجل

الإفراج عن أربعة نشطاء واستمرار حبس إحدى الناشطات

معلومات إضافية

كان محمد أحمد سعيد في زيارة إلى القاهرة قادماً من ألمانيا حيث يعمل طبيباً، وشارك مع 30 من النشطاء الآخرين في وقفة سلمية يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 على "كوبري 6 أكتوبر" بالقاهرة. وكان النشطاء يحيون ذكرى من لقوا مصرعهم قبل أربع سنوات، خلال الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة في شارع محمد محمود. وكان 51 شخصاً قد لقوا مصرعهم على مدى ستة أيام، ابتداءً من يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وكان أحمد محمد سعيد في ذلك الوقت قد تطوع كطبيب، لمعاجلة من جُرحوا من المتظاهرين. وهو معروف أيضاً بأشعاره، والتي ألقى بعضاً منها على شاشات التليفزيون المصري.

وقد بدأت الوقفة على الكوبري في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، واستمرت ما بين خمس إلى سبع دقائق. وبعد ذلك، توجه أحمد محمد سعيد إلى مقهى في منطقة عابدين في القاهرة، بصحبه صديقه مصطفى إبراهيم محمد، وهو ناشط سياسي وعضو في "حزب العيش والحرية"، ذي التوجه الاشتراكي. وبينما كانا يهمان بمغادرة المقهى، اقترب منهما ضباط شرطة، وطلبوا منهما بطاقتي هويتهما، ثم اقتادوهما إلى قسم شرطة عابدين القريب من المكان لاستجوابهما. وتوقف هاتف أحمد محمد سعيد النقَّال عن العمل حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر، حسبما ذكرت عائلته. ولم يعلم أهالي الناشطين والمحامون بمكان وجودهم إلا حوالي الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم التالي. وقُبض على كريم خالد فتحي ومحمد عبد الحميد بشكل تعسفي أيضاً، وهما يسيران في الشارع. أما جميلة سري الدين فقُبض عليها بعد يومين، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، بينما كانت تحضر طعاماً للمعتقلين.

وقُبض على تسعة نشطاء آخرين يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، بالقرب من "كوبري 6 أكتوبر"، واقتيدوا إلى قسم شرطة قصر النيل، وحُوكموا في قضية منفصلة. وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أبلغ أحمد محمد سعيد وكيل النيابة أنه تعرض للتعذيب، ولكن وكيل النيابة رفض إثبات ذلك في محضر التحقيق، حسبما ذكرت أسرته. وبعد يومين، أمر أحد القضاة بالإفراج عن المتهمين في قضيتي عابدين وقصر النيل، ولكن النيابة العامة طعنت في قرار الإفراج، ومن ثم أُعيد المتهمون إلى الحبس على ذمة القضية. وقد قُبض على جميلة سري الدين بموجب قرار من نيابة قصر النيل. وبعد أربعة أيام، أمر القاضي بإخلاء سبيلها بكفالة قدرها ثلاثة آلاف جنيه (حوالي 380 دولار أمريكي)، وقامت

بدفعها. وبعد إخلاء سبيلها، أمرت نيابة عابدين بحبسها استناداً إلى عدة تهم، من بينها "التحريض على التظاهر"، ومن ثم أصبحت متهمة في القضيتين، ولكن حُكم ببراءتها في قضية قصر النيل في أواخر عام 2015.

وفي 14 ديسمبر/كانون الأول 2015، أُدين النشطاء الخمسة في قضية عابدين، ونُقل النشطاء الأربعة الذكور إلى "سجن 15 مايو"، حيث احتُجزوا في زنزانة التأديب. وهناك، لم يروا ضوء الشمس طوال فترة احتجازهم هناك، والتي دامت أسبوعين، على حد قول عائلاتهم، فأضربوا عن الطعام احتجاجاً على ذلك.

ونُقل النشطاء الأربعة الذكور مرة أخرى إلى "سجن العقرب"، وهو سجن أمني مشدد الحراسة يقع في مجمع سجون طرة بالقاهرة. ويقول أهالي النشطاء إن هذا حدث بعد أن تقدموا بشكوى رسمية بشأن القضية إلى رئيس نيابة جنوب القاهرة، في 29 ديسمبر/كانون الأول 2015. وكان مدير "سجن 15 مايو" قد أبلغ النشطاء الأربعة بأنهم سيُعادون إلى قسم شرطة عابدين، حيث الظروف أفضل، ولكن لكي يتم النقل تعيَّن على أحمد محمد سعيد أن يوقع على إقرار بأنه لم يتعرض لمعاملة سيئة، وأنه لم يعد مضرباً عن الطعام. وقد وقَّع على الإقرار بالفعل، ومع ذلك نُقل النشطاء إلى السجن الأمني المشدد الحراسة، حيث يُحتجزون في زنازين منفصلة شديدة الاكتظاظ مع جهاديين، ويُضطرون للنوم على فرشات خفيفة على الأرض الباردة، خلال أكثر أيام السنة برودة في مصر. أما جميلة سري الدين، فنُقلت إلى سجن النساء بالقناطر، وهي أم لثلاثة أطفال.

ويُذكر أن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي من الحقوق التي يكفلها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي انضمت إليه مصر كدولة طرف، كما تكفلها المادتان 65 و73 من الدستور المصري.

الأسماء: جميلة سري الدين، أحمد محمد سعيد، مصطفى إبراهيم محمد أحمد، كريم خالد فتحي، محمد عبد الحميد.
النوع: ذكور وإناث